



إنفيسطوراما، ش.م.

مدونة السلوك والأخلاقيات

مجال التطبيق.

تطبق مدونة السلوك والأخلاق هذه على مدراء وموظفي شركة إنفيسطوراما، كما تطبق أيضا على مدراء و موظفي الشركات التابعة لها. يشار فيما بعده إلى كل المدراء والموظفين بعبارة "الأطراف المشمولة"، في الوقت الذي يشار فيه إلى شركة إنفيسطوراما و الشركات التابعة لها بعبارة "الشركة".

الهدف.

تفتخر الشركة بالقيم التي تدير بها أعمالها، حيث دافعت وما زالت تدافع عن أخلاق الأعمال السامية والرفيعة، وعن استقامة الشخص ونزاهته فيما يخص كل المعاملات والتعاملات. ولهذا الغرض، تسعى هذه المدونة إلى (1) التأكيد على التزام الشركة بالأخلاقيات وتقيدها بالقانون؛ (2) تحديد أربع معايير أساسية تهم السلوك القانوني والأخلاقي؛ (3) توفير آليات التبليغ عن انتهاكات المعلومة أو المشكوك في أمرها المرتبطة بالقانون أو بالأخلاق؛ و(4) المساعدة على تحري الجرائم وتلافيها.

ومن منطلق تعدد القضايا الأخلاقية وتنوعها التي قد تبرز عند القيام بأعمال الشركة، فإن مدونة السلوك والأخلاق هذه تقوم مقام دليل تقييبي؛ إذ يتعين على الأطراف المشمولة أن يتذكروا، في مواجهتهم للمواقف الملتبسة من الناحية الأخلاقية، التزام الشركة بمعايير الأخلاق على أعلى مستوى وأن يطلبوا النصيحة من المشرفين، والمدراء، وكل شخص آخر مختص بهدف التأكد من مراعاة الأفعال التي يقومون بها لمصالح الشركة لهذا الالتزام.

المعايير الأخلاقية.

1- تضارب المصالح:

يكون هناك تضارب للمصالح عندما تتعارض مصلحة الفرد الشخصية بأي شكل من الأشكال مع مصالح الشركة. وقد يحصل تضارب المصالح هذا حينما يقوم الطرف المشمول بتصرف أو تكون له مصالح قد تصعب عليها القيام بعمل لمصالح الشركة بكل موضوعية وفاعلية. وقد يحصل تضارب المصالح كذلك عندما يحصل الطرف المشمول، أو أحد أفراد أسرته، على امتيازات شخصية غير مشروعة نتيجة منصبه أو منصبها بالشركة. وقد تشكل القروض أو التزامات الضمان الممنوحة إلى الأطراف المشمولة أو إلى أفراد أسرهم تضاربا للمصالح. وعلى وجه التقريب، فإنه دائما ما يكون هناك تضارب لمصالح الطرف المشمول حينما يشتغل في الوقت ذاته لمصالح منافس، أو زبون أو مورد.

قد لا يكون تضارب المصالح واضحاً دائماً؛ من أجل ذلك، فإذا كان لديكم تساؤل فإنه يتعين عليكم استشارة المشرف عليكم أو مديركم أو استشارة المدير المالي أو المدير القانوني إذا سمحت الظروف بذلك. ينبغي على كل طرف مشمول على علم بتضارب مصالح حقيقي أو محتمل أن يحيط المشرف، أو المدير، أو كل شخص آخر مختص علماً بذلك؛ أو يطلع على الخطوات الموضحة في الفقرة الخامسة من هذه المدونة.

يجب على كل مدراء الشركة وموظفيها، الكشف للجنة التدقيق ولرئيس مجلس إدارة شركة إنفيسستوراما، عن أي معاملة أو علاقة من شأنها أن تكون إلى حد معقول سبباً في أي تضارب للمصالح. ولا يمكن اتخاذ أي إجراء يتعلق بطرف أو بمعاملة من هذا القبيل ما لم تنبته لجنة التدقيق.

يمنع على الأطراف المشمولة أن تنال لصالحها الفرص التي تم اكتشافها من خلال استعمال ممتلكات الشركة، أو معلوماتها، أو من خلال منصبها، دون موافقة مجلس إدارة الشركة القابضة. كما لا يجوز للطرف المشمول استعمال ممتلكات الشركة أو معلوماتها أو منصبه من أجل الحصول على كسب ذاتي غير مشروع، ولا يسمح لأي مستخدم بأن ينافس الشركة بشكل مباشر أو غير مباشر. وتتعهد الأطراف المشمولة بالدفاع عن مصالح الشركة المشروعة متى كان ذلك ممكناً.

2- الإخلاص في المعاملة:

يتعين على الأطراف المشمولة التعامل بأخلاق وأمانة في كل وقت حين ومع كل شخص، كما ينبغي عليها التصرف بحسن نية وبالعناية اللازمة، وخوض منافسة مفتوحة وعادلة فقط، عن طريق معاملة المنافسين والموردين والزبناء والزلاء بخلق حسن. ويمنع سرقة معلومات الملكية، وامتلاك المعلومات التجارية السرية المتحصل عليها دون موافقة المالك، وتحريض مستخدمين حاليين أو سابقين على إفشاء مثل هذه الأسرار إلى شركات أخرى. هذا ولا يحق لأي طرف مشمول أن يمنح امتيازاً غير مستحق لأي كان عبر التلاعب بالمعلومات الخاصة، أو إخفائها، أو إساءة استعمالها، أو من خلال ادعاء الوقائع المادية أو تحريفها، أو أي شكل من أشكال الممارسات المجحفة.

تهدف الدعوات المرتبطة بالأعمال والهدايا المرتبطة بالتجارة إلى ربط علاقات شغل وطيدة وجيدة، لا تحصلوا من المستهلكين على امتياز غير مشروع. على كل طرف مشمول، أو أحد أفراد أسرته، ألا يقدم أو يقبل هدية أو دعوة إلا إذا (1) توافقت مع الأعراف التجارية، (2) لم تكن قيمتها مرتفعة، (3) لم تفسر على أنها رشوة أو ريعاً، و(4) لم تخالف القوانين والتنظيمات. ويمنع على أي طرف مشمول أن يقدم الهدايا العينية أو يقبلها. يجب على الأطراف المشمولة أن يناقشوا مع المشرفين عليهم، أو مدراءهم، أو كل شخص آخر مختص كل هدية قدمت لهم أو عرضت عليهم والتي يعتقدون باحتمال كونها غير مشروعة.

3- السرية

يتعين على الأطراف المشمولة الإبقاء على سرية المعلومات المؤتمنين عليها إلا إذا أذن لهم مستشار الشركة القانوني أو اقتضت القوانين والتنظيمات ذلك. وتتضمن المعلومات السرية كل المعلومات غير المتاحة للعموم والتي قد يستفيد منها منافسو الشركة أو تضر بالشركة أو زبائنها إذا ما تم الكشف عنها. إن واجب الإبقاء على سرية المعلومات يستمر إلى ما بعد انتهاء مدة الاشتغال بالشركة.

4- حماية ممتلكات الشركة وحسن استعمالها:

تسعى كل الأطراف المشمولة جاهدة إلى حماية ممتلكات الشركة وضمان الفعالية في استعمالها؛ حيث يكون لاختلاسها والتقصير في حمايتها وتبديدها أثر مباشر على أرباح الشركة. وبالتالي، يجب التحقيق فوراً في كل واقعة مشبوهة أو تدليس. لا يجوز استعمال ممتلكات الشركة إلا في الأعمال التي تخصصها، حتى ولو كان استعمالها لأغراض شخصية مسموح به.

إن التزام الأطراف المشمولة بحماية ممتلكات الشركة يشمل معلوماتها المرتبطة بالملكية؛ وهي المعلومات التي تتضمن الملكية الفكرية من قبيل أسرار التجارة، وبراءات الاختراع، والعلامات التجارية، وحقوق الطبع والتأليف؛ بالإضافة إلى المعاملات، والتسويق، ومخططات الضمان، وأفكار الهندسة والتصنيع، والتصاميم، وقواعد المعطيات، والسجلات، والمعلومات المرتبطة بالأجور والتقارير والبيانات التي لا يجوز نشرها. إن استعمال هذه المعلومات استعمالاً غير مسموح به أو غير مشروع قد يشكل انتهاكاً لسياسة الشركة القابضة، وقد تنتج عنه عقوبات جنائية أو مدنية.

5- مراعاة القوانين، والقواعد، والتنظيمات:

يشكل الخضوع للقانون، إن على مستوى النص أو على مستوى الروح، الأساس الذي بنت عليه الشركة معاييرها؛ إذ يتعين على الأطراف المشمولة وهي تدير أعمال الشركة التقيد على كل المستويات بالقوانين الحكومية والقواعد والتنظيمات المطبقة بمحاكم المملكة المغربية.

انتهاكات للمعايير الأخلاقية

1- التبليغ عن الانتهاكات المتحقق منها أو المشبوهة:

يبلغ مدراء الشركة، ومدراءها العامون، وموظفوها الماليون والقانونيون فوراً عن كل انتهاكات المدونة المتحقق منها أو المشبوهة، ويخبرون رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة ورئيس لجنة التدقيق. ويتوجب على كل الأطراف الأخرى المشمولة بهذه المدونة إحاطة المشرفين، والمدراء، وكل شخص آخر مختص علماً بكل سلوك تم التحقق من كونه غير أخلاقي أو غير شرعي أو تم الاشتباه في ذلك.

2- المساءلة عن الانتهاكات:

إذا أقرت لجنة التدقيق التابعة للشركة القابضة، أو من ينوب عنها، بوقوع انتهاك مباشر أو غير مباشر لهذه المدونة من خلال التلؤ في التبليغ أو من خلال سحب المعلومات المتعلقة بالموضوع؛ فإنه يجوز معاقبة الأطراف المشمولة، المدانة بعدم التقيد بالقانون، بعقوبات قد تصل إلى إبعادها من المنصب أو إقالتها. وتتضمن هذه العقوبات الإخطارات الكتابية الموجهة للشخص المتورط في الانتهاك، توبيخ لجنة التدقيق له، خفض رتبته أو إعادة توظيفه في منصب آخر، أو توقيفه مع حصوله أو عدم حصوله على الأجر والامتيازات. وقد تشكل انتهاكات هذه المدونة إخلالاً بالقانون وقد تنتج عنها عقوبات جنائية أو مسؤوليات مدنية ضد الأطراف المشمولة المدانة أو ضد الشركة. إن جميع الأطراف المشمولة بهذه المدونة مدعوة لمد يد العون في التحقيقات الداخلية المرتبطة بسوء التصرف.

إجراءات الإمتثال.

إننا ملزمون جميعا بالعمل سويا من أجل ضمان تحرك سريع ومنسجم ضد المخالفات المرتبطة بهذه المدونة؛ إلا أنه يصعب في بعض الحالات معرفة ما إذا وقعت مخالفة أم لا. وبما أننا لا نستطيع توقع كل الحالات التي يمكن أن تقع، فإنه من الأهمية بمكان توفيرنا على طريقة لمواجهة مشكل جديد أو قضية طارئة. إليكم الخطوات التي يجب استحضارها:

تأكدوا من حصولكم على كافة الوقائع. يتعين علينا الإلمام الجيد بالموضوع حتى يتسنى لنا قدر الإمكان إيجاد الحل المناسب.

اسألوا أنفسكم: ما هو الإجراء المطلوب مني القيام به على وجه الخصوص؟ هل يبدو منافيا للأخلاق أو غير لائق؟ احتكموا إلى ضميركم وإلى حواسكم، فإذا بدا لكم أي شيء غير أخلاقي أو غير لائق، فهو كذلك.

بينوا مسؤوليتكم ودوركم. فغالبا ما تكون هناك مسؤولية مشتركة. هل زملاؤك على علم بالأمر؟ قد يبدو إشراك أشخاص آخرين في المشكل ومناقشته معهم أمرا مساعدا.

ناقشوا الأمر مع المشرفين عليكم. تعتبر هذه المسألة دليلا أساسيا لكل المشاكل؛ في العديد من الحالات، يكون المشرف عليكم أفضل إلمام بالموضوع منكم، وسيكون أو ستكون ممتن (ة) لكم عن استشارته (ها) وإشراكه (ها) في عملية اتخاذ القرار.

اطلبوا المساعدة من مصادر الشركة. نادرا ما قد يكون من غير المناسب أو من المزعج مناقشة قضية ما مع المشرف عليكم، أو قد تعتقدون أن هذا المشرف قد أمدكم بالجواب غير المناسب؛ ناقشوا الموضوع محليا مع مدير مكتبكم أو مدير الموارد البشرية.

عليكم أن تبلغوا عن الانتهاكات الأخلاقية بشكل سري دونما خوف من الانتقام. إذا اقتضت وضعيتكم أن تظل هويتكم سرية، فإن التزامات الشركة القانونية تحمي إخفاء هويتكم قدر الإمكان؛ إذ أن الشركة تمنع في كل الأحوال الانتقام بكل أنواعه من كل من بلغ عن الانتهاكات الأخلاقية بحسن نية.

إسأل قبل أن تتصرف. إن كنتم لا تعلمون ما يجب عليكم القيام به، فاطلبوا الإرشاد والتوجيه قبل القيام بأي تصرف.

قنوات التبليغ عن المخالفات:

يتم تشجيع أي موظف على علم بأي سلوك غير لائق ارتكب أو على وشك أن يرتكب داخل الشركة القابضة إنفستوراما أو إحدى الشركات التابعة لها لإبلاغ إدارة المراجعة الداخلية باستخدام القنوات التالية :

- عنوان البريد: إنفستوراما، ش.م.
قسم التدقيق الداخلي
تسليم بلازا
تقاطع شارع عبد الله كنون و زنقة أبي جرير طبري - طنجة

• البريد الإلكتروني : ma.investorama@audit

• الهاتف: +212 664 44 85 33

• الفاكس +212 539 34 37 85

من الاثنين إلى الجمعة خلال ساعات العمل (من الثامنة صباحا إلى السادسة مساء)